

ومر عن البلعني انه لا يجوز في المحرم ان قدر عليه قوله
 يوم الخرمي اي اضداده على التعليل وسبق قوله وقت الامتنع من
 زودم الامتنع وقتها وانتهى بفتح الميم وفتح الهمزة قد مر
 وخطبتين والاضليل ان يذبح عقب رمي حجر المعقنة يوم الخرمي
 قوله انجاز النسب اي كالتنخ والعزاة وقوله او عدل فيه
 اي بما وزه اي على الميعات جاهلا به قوله ان يتكلم فورا
 على القاعة ان كانا تغدبا به يجب المباداة به فورا كما قالوا
 فوفى بعض الفرائض تغديا انه يجب قضاءه في وقت واحد
 جميعه من ذلك لانه اذا ما له دخل منه من كل جزء كما لو
 واداره فضية وكسب لغوت من يجب مؤنث علم قوله ان
 يذبحه بالرمح اي لا يذبحه بغيره قوله وتكلم كل من
 قال في الاضطرار قال الشافعي رحمه الله تعالى المحرم كله
 حيث غرمه اجزاء يرمح والعزم ولكن السنة في الحج ان يرمح
 في ارضها موهبة تحلله قوله اهد المذبح اي لا يذبح قوله المحرم
 عبارة للمذبح اي قوله بل يذبحه كما حاشا او معنى اظهره
 انه لا يذبح الا في ارضها اذ يحجها سوق لعرفة وعليه
 فيسبح في الارض على جميع الحرم وقوله حاشا او معنى
 العمل التعميد به بل انك لا تجل قوله سنة مؤكدة
 والوقوع في سن سوق لوقا صلحته ولو تغير نسك
 فيتلزم ويشعر من قوله والا فضل من محل خروجه
 اي لا يتبع قوله ان شعره الا شعره هو الا علام اي
 ليحرم ذكها ايها هديك ولا يعرض لها قوله بان
 يضرب بخلافه اي لا يذبحه في الحرم ويشترى من
 كونه في الهني ما لو هدا يد تين مقر وتين في حبل
 واحد في السنة ان شعره حرام في العضة الهني
 والاخذ بالصلح

لشاهد ومنه بحث الركني وغيره انه لو كان الايسر طول شعره
 في الهني ايضا ويبحث غيره انه لو قرئ ثلاثه حبل شعره
 وبسبب في الهني مطلقا وانما لم يكن مهيأ عند بيع الله
 حمله لان احسانا حدة واخبار الهني حاملة
 قوله ان يذبح عقب رمي حجر المعقنة يوم الخرمي
 في حقت الارب يظهره في الادي وقضية كلامه انه لا
 في قوله نذبه الاسعار بين العبد والغريب وقيل
 يذبح النقص بين قرب المسافة كما لم يذبحه
 فعله ولا يذبحه منها ويذبحها حيا فلا يذبحه
 لانه لا يخشى منه ثوب الحيوان او موضعه وقد
 يجام به بان خشية ذلك عند الخاش للرحم
 والمواد ان يجرحه اذ لا يخشى منه فان
 في خشية ذلك الحرام او يرد اخراستحاره قوله
 وصحة محله اي ويشعر صحة الامن من محل
 السام لو كان يجمعا لاسنام له من اهل
 الاسنام له ويقر قوله في قوله ها
 الغيل هو احد وجهين في تقدم الاسعار
 على التعليل وثبت في صحيح مسلم عن عمر
 والثاني يقدم التعليل على الاسعار
 ونص عليه الشافعي وثبت ذلك من فعل
 ابن عمر قال في الاضطرار وهو قريب واذا
 اشعرها وقادها لم يضر بل ذلك هديا
 وجنبا على المذبح المشهور كما لو كتب
 الوقف على باب دار لم يضر به وقفا قوله
 ويحرم اشعارها اي لانها منسفة واستظهره
 في متن المختصر وقال في المنح وهو ظاهر
 قوله وان يذبح المعتمر هدي اي المتطوع به
 والمندور ولو بالحبل وقوله عقب حرة
 قال في المنح ومعنى كلام التمه انه ان من
 ساق هديا في حرة يذبحه عقب تحلله لا يجب
 تاخير يوم الشعر وما بعد ولا يحل الا بقوي
 وتعلقه الركني من بعض

لشاهد

في قوله